مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شبابنا يدعم قرارنا

# آليات تعزيز صادرات قطاع الصناعات الدوائية المصرية في الأسواق الإفريقية

بنفكر لبلدنا

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

العدد ٣٧ – فبراير ٢٠٢٤

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

# عن المركـز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري - منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥ - ١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ تتويجًا لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعَّاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة «بنسلفانيا الأمريكية» التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠.

- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة «ستيفي أووردز» (STEVIE Awards) العالمية المُعلن عنها في أبريل٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد فاز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية «وصف مصر بالمعلومات» من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

بالإضافة إلى حصول المركز على ثلاث جوائز من مؤسسة جلوبي للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والتكنولوجيا؛ حيث حصلت إصدارات المركز على الجائزة الذهبية، وأبرزها: سلسلة إصدارات «آفاق المناخ» و«آفاق صناعية» و«آفاق الطاقة» و«آفاق اقتصادية معاصرة» و«تقارير معلوماتية» و«فكرة في ورقة»، كما حصدت منصة «حوار» الجائزة الذهبية بعد تدشينها كأكبر قناة اتصال بين الحكومة والمواطنين، وتحقيقها مليونيَ مشاهدة لموادها المنشورة لاستطلاع الرأي العام في القضايا المختلفة، كما فاز الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات بالجائزة البرونزية بعد إطلاق نسخته الجديدة بخيارات مبتكرة تتفاعل مع خيارات المستخدمين.

يونيسف

**تم إعداد هذه الورقة من قبل مجموعة شباب المتدربين في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ضمن مبادرة لتمكين الشباب حديثي التخرج وتدريبهم على مهارات مجال السياسات العامة، مثل: «البحث، وإعداد أوراق السياسات والدراسات المستقبلية، والمناظرات، وغيرها من مهارات».**

**تساهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في دعم هذه المبادرة؛ إيمانًا منها بأهمية تعزيز مشاركة الشباب في إنتاج ونشر المعرفة وصناعة السياسات الاجتماعية.**

هذا المحتوى يعبر عن مؤلفي الورقة ولا يمثل بالضرورة موقف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

## أعضاء تحكيم أوراق مبادرة بنفكر لبلدنا

### أ. د. علا الخواجة
مدير مشروع إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلي (MESR) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

### أ. د. عادلة رجب
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

### أ. د. سوزانا المساح
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة زايد

### أ. د. منى الجرف
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
والرئيس السابق لجهاز حماية المستهلك

### أ. د. أمنية حلمي
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون الدراسات العليا
والبحوث بجامعة القاهرة

### أ. د. هالة صقر
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة نيو جيزة

### أ. د. سارة الجزار
عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

### أ. د. خالد بركات
أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومدير مركز خدمة المجتمع جامعة القاهرة

### د. هشام شفيق
محاضر في الاقتصاد السياسي بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
ومستشار السياسات بالوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

### د. هايدي علي
مدرس الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

# مقدمة سلسلة شبابنا يدعم قرارنا

شبابنا يدعم قرارنا

سلسلة شبابنا يدعم قرارنا سلسلة بحثية غير دورية تتسم بالطابع التطبيقي، وتأتي انطلاقًا من إيمان المركز بالدور الحيوي الذي يلعبه شباب الباحثين في الجامعات والمؤسسات البحثية جميعها في تقديم رؤى وأفكار خلّاقة لدعم متخذ القرار، إلى جانب تشجيع مشاركة الشباب في رسم السياسات العامة لعدد من القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة، وانتهاءً بطرح استراتيجيات متكاملة، وآليات تنفيذية مبتكرة للقضايا محل الدراسة والتحليل.

الآراء والأفكار والتحليلات الواردة بالورقة تعبر عن رأي مؤلفيها، ولا تمثل بالضرورة رأي أو توجهات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum

رئيس المركز

**السيد/ أسامة الجوهري**

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

## هيئة التحرير

**د. مي محسن مبروك**

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

**أ. سالي أحمد عاشور**

مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية

**أ. منال طلعت عمرو**

مدير تنفيذي للإدارة العامة لمتابعة وتقييم السياسات

## المدير التنفيذي لسلسلة شبابنا يدعم قرارنا

**أ. علياء عمر سيد**

باحث اقتصادي بالمكتب الفني لرئيس المركز

## التصميم الجرافيكي

**إدارة التصميم الجرافيكي والمطبوعات**

# شكر وتقدير

يتقدم منتدى السياسات العامة التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الإعلاميين المشاركين في ورش عمل محاور مبادرة «بنفكر لبلدنا» لما قدموه من دعم للمشاركين وإثراء المبادرة بأحاديثهم الخلاقة.

**أ/ سارة سيف**
منسق إعلامي للمبادرة
مستشار تسويق وتواصل اجتماعي – أستاذ إعلام بالجامعة الأمريكية

**أ/ مونيكا وليام**
رئيس قسم بمكتب رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
باحثة وكاتبة في العلاقـات الدولية

**أ/ نهى سعد**
استشاري إعلامي في الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بروديوسر
مديرة قسم الاتصالات لعدة مؤسسات إعلامية

**أ/ لارا الربـضـــي**
إعلامية ومعدة برامج للراديو والتلفزيون والديجيتال ميديا
استشارية للمؤسســات الإعلاميــة الراغبة في تبني تقنيات
الذكاء الاصطناعــي فــي الصحافة الإلكترونية

**أ/ مها ناجي**
خبيـــرة اتصالات استراتيجيــة ومنتجــة تنفيذيــة

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

# إعداد

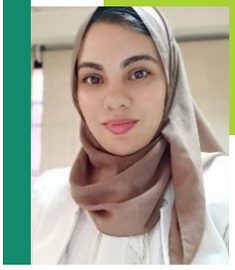

**إعداد: أسماء طارق محمد فهمي**
باحث ماجستير- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

# المحتويات


| | |
|---|---|
| كلمة عن المركز | ٤ |
| رسائل في نقاط | ٩ |
| الملخص التنفيذي | ١١ |
| المقدمة | ١٢ |
| **القسم الأول: السياسات الإقتصادية للصادرات المصرية المتبعة خلال الفترة من 2015** | **١٥** |
| تطور السياسات التصديرية للصادرات المصرية | ١٧ |
| تطور الإطار المؤسسي والتشريعي الحكومي لدعم الصادرات المصرية | ١٨ |
| تطور الإطارالمؤسسي الخاص | ١٨ |
| استيراتيجيات تنمية الصادرات المصرية المتبعة خلال الفترة | ١٩ |
| **القسم الثاني: الوضع الراهن لصادرات قطاع الصناعات الطبية والدوائية المصرية بإفريقيا والعالم** | **٢١** |
| حجم الصادرات والواردات المصرية من الصناعات الصيدلانية لإفريقيا والعالم | ٢٣ |
| أهم الدول الإفريقية المستوردة للصناعات الطبية والدوائية | ٢٥ |
| فرص مصر التصديرية الواعدة في السوق الإفريقي | ٢٨ |
| أهم الشركات المصرية المصدرة للصناعات الطبية والدوائية | ٢٩ |
| مصفوفة شجرة مشكلات الصادرات المصرية | ٢٩ |
| **القسم الثالث: جهود الدولة المصرية والسياسات الإقتصادية في تعزيز قطاع الصناعات الطبية** | **٣١** |
| جهود الدولة في تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية محليا | ٣٣ |
| جهود الدولة في تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية دوليا بالأسواق الخارجية | ٣٦ |
| منهج SWOT analysis للصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية | ٣٩ |
| **التوصيات والبدائل** | **٤٠** |
| المراجع | ٥١ |

# المصطلحات المستخدمة

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| الملخص التنفيذي | فقرة تتطرق لأهمية الموضوع والنظرة العالمية وكيفية حل الإشكالية والتوصيات بشكل مختصر |
| السياسة العامة | خطة تقوم بها الحكومة بناء على دراسة ووعي بطبيعة المشكلة يتم اتخاذها في إطار زمني محدد |
| لقاحات | مستحضر بيولوجي، يقدم المناعة الفاعلة المكتسبة تجاه مرض معين. |
| فيروس كورونا | فيروس كورونا المستجد |
| الصناعات الدوائية والصيدلانية | صناعة كيميائية متخصصة في صناعة الدواء، وهي تقوم بابتكار أدوية جديدة وبيعها في السوق ويكون لها حق اختراعها وابتكارها |
| المستلزمات الطبية | جميع المعدات والمواد المستخدمة في الرعاية الصحية، والتي تشمل المعقمات والأدوات الطبية ومستلزمات العناية بالجروح والأجهزة الطبية لقياس ضغط الدم وأجهزة قياس درجة الحرارة والمعدات الطبية |
| الإستيراد | عملية دخول السلع داخل حدود الدولة |
| التصدير | خروج السلع خارج حدود الدولة من خلال عدد من الإجراءات منها الجمارك |
| سعر الصرف | القيمة المقابلة للعملة المحلية أمام الدولار |
| منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة | منطقة تجارة حرة تضم عدد 54 دولة إفريقية لزيادة نسب التبادل التجاري بين الدول تم توقيعها في 2021 |
| الكوميسا | تجمع إقتصادي إفريقي يشمل دول شرق وجنوب إفريقيا |
| تكتلات اقتصادية | مجموعة من الدول تربطها اتفاقيات تجارية لتعزيزالتبادل التجاري فيما بينها اقتصاديا |
| التوطين | عملية تحويل بعض الخدمات والصناعات للتصنيع محليا كبديل عن الإستيراد من الخارج |
| حوافز تشجيعية | مجموعة من البرامج والمكافئات التي تقدمها الحكومة للشركات أوالأفراد في قطاع محدد كحافز لزيادة الإنتاج ، قد يكون حافز مادي أوغير مادي |
| إعفاء جمركي | إعفاء الدولة لعدد من السلع من الرسوم الجمركية طبقا لإتفاقيات تجارية ، وتختلف الإعفاء الجمركي من دولة إلى أخرى حسب إحتياج الدولة، وقد يكون إعفاء جزئي أونهائي. |
| تعريفة جمركية | رسوم مالية تفرضه الدولة المستقبلة للسلع والخدمات بقانون لتعظيم مواردها المالية في إطارعملية التبادل التجاري، تأتي في شكل مبلغ ثابت أونسبة محددة |
| SWOT analysis | منهج يستخدم لدراسة أوجه القوة والضعف والفرص والتهديدات لموضوع محدد |

# رسائل في نقاط

1

الاهتمام بالانتهاء من اجراءات تأجير المخازن الموجودة للشركات المصرية بإفريقيا والتي تسهم في حل جزء ليس بقليل في تعزيز الصادرات والتجارة البينية بين الطرفين

2

حوافز تشجيعية للصناعة باعفاء جمركي على المواد الخام المستوردة والمستخدمة في تصنيع للادوية للتصدير للخارج مع ايداع الحصيلة الدولارية بالبنوك المصرية وتوفير حرية الحركة في السحب والإيداع

3

ادماج شركات القطاع الخاص في عملية تصنيع الدواء وتقديم حافز نقدي للشركات المصرية المصنعة لمكونات لأدوية محليا لتشجيع توطين الصناعة المحلية من الأدوية بالتحديد فئتي صغار ومتوسطي المصدرين

4

إطلاق مبادرة- صناعة مصرية وسوق إفريقية واحدة- لإعفاء المتعسرين من المصدرين في قطاع الصناعات الطبية والدوائية الى افريقيا من الإلتزامات المتأخرة لمدة عام أواثنين وتقديم منح تمويلية متخصصة للقطاع

5

انشاء منطقة تجارة حرة بجانب مطار أسوان الدولي باعتبارها البوابة الى افريقيا مما يسهل من تخفيض تكلفة النقل البري لإفريقيا

6

انشاء منافذ تصديربعمل ميناء بري من أسوان للتصدير للدول الإفريقية على أن تكون البضائع الخارجة من الميناء معفاة من الضرائب والجمارك مع تطبيق الحوافز والاعفاءات للتصدير

7

الترويج بإنشاء قناة فضائية مصرية للبث في إفريقيا تهتم بترويج الصناعات المصرية بمختلف أنواعها والصناعات الطبية والدوائية بالتحديد تمول من رجال الأعمال المصدرين

8

تطوير البرامج التعليمية الخاصة بالدبلومات الفنية والصناعية والتأصيل لمفهوم التصدير وأهميته لدى الشباب بالمدارس الحكومية والخاصة على غرار مدارس السويدي وغيرها.

# الملخص التنفيذي

تهدف هذه الورقة لإلقاء الضوء على أهمية الصادرات المصرية في قطاع الصناعات الطبية والدوائية بإفريقيا وأهم الفرص الواعدة لمصر في التصدير لإفريقيا من القطاع، حيث تعد الصادرات إحدى المحددات الهامة في السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية لتحقيق التنمية وزيادة حركة التبادل التجاري والثقافي والتكنولوجي بين الدول واجتذاب العملات الأجنبية والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر داخل الدولة والتي تسهم بدورها في تقليل عجز الميزان التجاري.

وعلى المستوى الدولي والعالمي أصبحت الصادرات وتحديدا صادرات قطاع الخدمات والصناعات الطبية تحظى باهتمام متزايد وبالغ على المستويات العالمية وتحديدًا في القارة السمراء. ومن هنا كان من الضروري إلقاء الضوء على الأهمية النسبية لصادرات مصر من قطاع الصناعات الطبية والدوائية وتحديدًا لإفريقيا، نظرًا للأهمية النسبية للدول الإفريقية وحجم الاهتمام المتزايد من دول العالم للقارة، باعتبارها سوقًا واعدة للصناعات الدوائية وتمتلك فرصًا كبيرة في الاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعات الطبية.

وعلى الصعيد المصري، تعد إفريقيا دائرة السياسة الخارجية الأولى التي تربطنا بها روابط عديدة، ولكن على الرغم من جهود الدولة في زيادة الصادرات من قطاع الصناعات الطبية والدوائية للدول الإفريقية إلا أن حصة مصر السوقية من القطاع مازالت ضعيفة لا تتجاوز ال٥٪ مقارنة بدول أخرى مثل الصين وأمريكا التي حصدت نسب كبيرة من السوق الإفريقي. ولما كان من الأهمية بمكان دراسة أسباب انخفاض حصة مصر السوقية من قطاع الدواء بإفريقيا والوقوف على أهم المعوقات والفرص الواعدة غير المستغلة مع تقديم عدد من التوصيات والبدائل التي تحسن من نسب صادرات قطاع الدواء بإفريقيا والتي تخدم صانع القرار في اتباع سياسات اقتصادية عامة تسهم في الوصول لاستراتيجية مصر في تحقيق ١٠٠ مليار صادرات.

**والله الموفق والمستعان**

**إعداد: أسماء طارق**

**باحث ماجستير اقتصاد**

# مقدمـــة

يعتبر قطاع الخدمات الصحية إحدى أهم القطاعات الواعدة في مجال التجارة البينية في مصر، حيث تمتلك مصر ميزة تنافسية قوية عن غيرها من الدول في مجال الصناعات الدوائية وذلك لما لها من باع كبير في هذا المجال، والتي تتصدر فيه شركات كبرى بين قطاع خاص وقطاع حكومي للحصة السوقية لمصر بالأسواق الخارجية، ولما تمتلكه مصر من فرص قوية تمكنها من الحصول على ميزة تنافسية في الاسواق الإفريقية تستطيع من خلالها اختراق الأسواق الإفريقية وزيادة صادراتها من القطاع باعتبارها احدى الدول المشاركة في التكتلات الاقتصادية الإفريقية والتي تخولها الحصول على أفضلية في دخول منتجاتها للسوق الإفريقية ومن هنا كان اهتمامنا بدراسة قطاع الخدمات الصحية وتحديدًا الصناعات الدوائية واللقاحات والفرص الواعدة لمصر في الدخول لهذه الأسواق وعدد الدول الإفريقية التي تمتلك فرص استثمارية في هذا المجال والتي تمتلك نسب طلب مرتفعة تتوائم مع قدرة مصر الإنتاجية والمعروض من قطاع الصناعات الدوائية وتخلق لمصر فرص تنافسية تمكنها من اختراق الأسواق الإفريقية.

وفي إطار الحديث عن أهمية الصادرات المصرية ودورها في تحقيق التنمية والعمل على خفض معدلات البطالة وزيادة نسب التشغيل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ومن ثم الوصول إلى مستوى الرفاهة والرخاء الاجتماعي وهوأحد الأهداف المنشودة لدى الدول خاصة في حالة زيادة نسب الصادرات عن الواردات.

اهتمت ورقة السياسات بتقسيم الدراسة إلى عدد من الأقسام ما بين دراسة للسياسات الاقتصادية التي كان عليها القطاع الصناعي منذ ٢٠١٥ ثم دراسة للوضع الراهن لقطاع الصناعات الطبية و الدوائية في مصر و نسب التصدير لإفريقيا والعالم و من ثم جهود الدولة نحو تعزيز صادرات القطاع محليًا و دوليًا بالأسواق الخارجية وانتهاءًا بعدد من التوصيات والمقترحات التي تعزز من الصادرات المصرية لإفريقيا من قطاع الصناعات الطبية والدوائية و البدائل التي يمكن اعتمادها لتنفيذ الخطط المرسومة وسياسات الدولة في تعزيز صادراتها لـ ١٠٠ مليار دولار وفقا لرؤية القيادة السياسية. حيث اعتمدت الدراسة على استخدام منهج SWOT analysis لدراسة نقاط القوة و الضعف وأوجه التهديد والفرص للصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية.

# تحديد المشكلة

هدفت الورقة للبحث عن الأسباب وراء انخفاض نسب التصدير من قطاع الصناعات الطبية والدوائية إلى إفريقيا وانخفاض حصة مصر السوقيـة بإفريقيا وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣ باعتبارها فترة زمنية تتسم بعدد من المتغيرات على المستوى المحلي والدولي ، ساهمت في إحداث تغير في قطاع الصناعات الطبية والدوائية في مصر وأيضًا نسب التصدير للخارج و لإفريقيا خاصة في إطار تولي رئيس الجمهورية لمقاليد الحكم عام ٢٠١٤ ثم انتشار وباء كورونا وما تبعه من زيادة كبيرة في حركة التبادل التجاري دوليًا في قطاع الصناعات الطبية والدوائية وإنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية ودخولها حيز التنفيذ عام ٢٠٢١، و دورها في تعزيز فرص مصر في التصدير لإفريقيا لعدد من الصناعات الطبية ومنها لقاح فيروس كورونا بعد حصول مصر على موافقة تصنيع اللقاح محليًا و هو ما يعزز من تنافسيتها مع دول العالم.

EXPORT

١

# القسم الأول

# السياسات الإقتصادية للصادرات المصرية المتبعة خلال الفترة من ٢٠١٥

## ١- تطور السياسات التصديرية

أدت السياسات التصديرية التي اتبعتها مصر في التسعينات إلى زيادة نسب الصادرات المصرية من ١٠,٦مليار دولار لعام ٢٠٠٥ إلى ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ تلاها انخفاض في نسب التصدير عام ٢٠٠٩ نتيجة المتغيرات التي سببتها الأزمة المالية العالمية ثم عادت مرة أخرى للتعافي بدءا من عام ٢٠١٠ بنسبة ضئيلة نظرًا للأوضاع السياسية التي شهدتها الدولة في تلك الفترة. ثم للتحسن الملحوظ مع بداية عام ٢٠١٦.

و يلعب الموقع الجغرافي لمصر دورًا هامًا في تعزيز الصادرات المصرية، فاعتبارات البعد الجغرافي و القرب الجغرافي يلعب دورًا مهما في تعزيز الصادرات بخلاف الاتفاقيات الدولية الموقعة بين مصر و دول العالم لتعزيز الصادرات المصرية بالخارج مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية أغادير واتفاقية الشراكة العربية وبروتوكول المناطق الصناعية الحرة بخلاف توقيع مصر عام ٢٠١٥ على الاتفاقية التأسيسية لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية لإفريقيا وفي عام ٢٠١٦ بدء مفاوضات اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الاوراسي و الذي يضم روسيا و كازاخستان وأرمينيا وبيلاروسيا و قيرغيستان بخلاف اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية الشاملة والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٢٢.

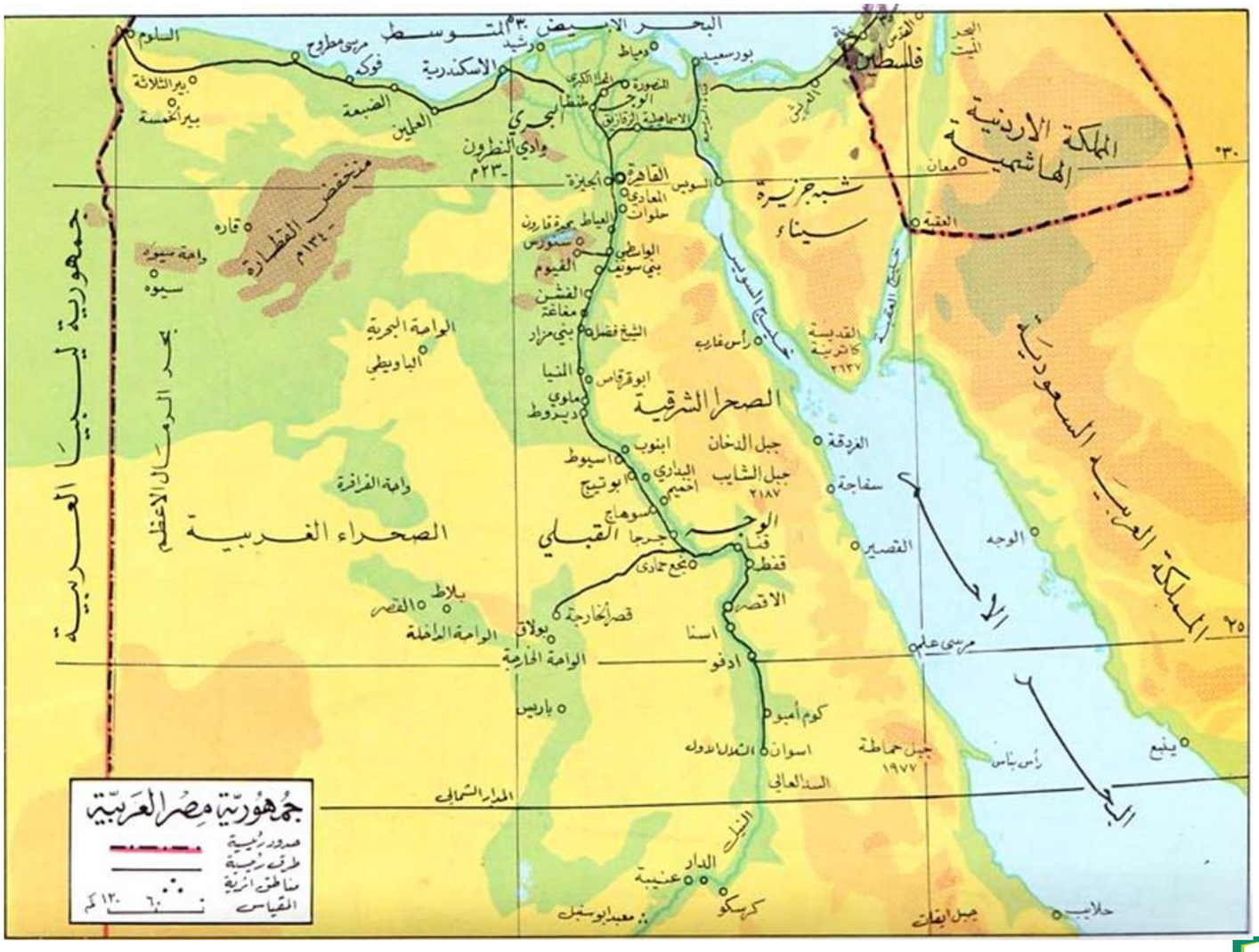

## ٢- تطور الإطار المؤسسي والتشريعي لدعم الصادرات المصرية

مما لا شك فيه أن أهمية الصادرات برزت بشكل كبير كجزء من أولويات الدولة المصرية في سياستها الاقتصادية لما لها من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة بالتالي في زيادة نسب النمو. وتعد استراتيجية وزارة التجارة والصناعة تحت عنوان «تنمية التجارة والصناعة» عام ٢٠١٦ هي الأحدث وقتها والتي تستهدف زيادة نسب الصادرات المصرية غير البترولية إلى ١٠٪ سنويًا لتصبح بقيمة ٣١ مليار دولار عام ٢٠٢١. بخلاف استراتيجية التنمية المستدامة والتي تظهر بشكل جلي في رؤية مصر ٢٠٣٠ للارتقاء بالمنتج المحلي و التي استهدفت زيادة نسب الصادرات المصرية المستخدمة للمكون التكنولوجي إلى ٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية.

حيث يضم الإطار المؤسسي لقطاع التصدير عدد من الجهات الحكومية والخاصة، حيث يضم الإطار الحكومي كلا من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، الهيئة العامة لشؤون المعارض والأسواق الدولية، جهاز التمثيل التجاري، الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية، قطاع التجارة الخارجية، بنك تنمية الصادرات الشركة المصرية لضمان المخاطر وغيرها ، حيث يمكن تقسيم مهام الجهات الحكومية إلى قسمين، جهات مهمتها سياسات تنمية الصادرات و التي تشمل وضع السياسات الخارجية الخاصة بالتجارة و تقييمها ومراجعتها، متابعة التطورات الخارجية مع إبرام الاتفاقيات والأخرى تشمل مهام متعلقة بخدمات المصدرين ومنها الفحص والرقابة على الصادرات والواردات ومدى مطابقتها للمواصفات المطلوبة والترويج للمنتجات المحلية للتصدير من خلال البعثات والمعارض الدولية، توفير المعلومات عن الفرص التصديرية وحل الخلافات التي يتعرض لها المصدرين وغيرها من المهام المنوطة.

و قد لوحظ في إطار هذه السياسة تداخل بعض اختصاصات الجهات الحكومية حيث تقوم عدد من الجهات بنفس المهمة والتي من المنوط بها التنسيق وإزالة التداخل و تحسين الكفاءة وحل هذه الإشكالية ضمن محور الحوكمة والتطوير المؤسسي في وزارة التجارة ٢٠١٦ و حتى ٢٠٢٠، إيجاد كيان متخصص بتنمية الصادرات يعمل كنقطة محورية للتعامل مع كافة أعمال الصادرات منها الترويج والتسويق والتنسيق مع كافة الجهات ذات الاختصاصات في قرار رئيس الوزراء رقم ٧ الصادر٢٠١٧، بإعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة لمكرز تنمية الصادرات المصرية و ضمه لكافة الجهات المرتبطة بالعملية التصديرية.

## ٣- فيما يتعلق بالإطار المؤسسي الخاص:

من أهم التغيرات الطارئة على القطاع الخاص وتحديدًا المجالس التصديرية في إصدار بعض القرارات لتفعيل دورها في خدمة المصدرين. حيث صدرت موافقة من رئاسة الوزراء في إبريل ٢٠١٧ بتعديل قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ لتنمية التصدير. والذي تضمن إضافة مادة- رقم ٣ مكرر- والتي تخص إنشاء مجالس قطاعية استشارية باسم - المجالس التصديرية- بهدف تقديم المشورة والخدمات اللازمة للمصدرين.

## ٤- استيراتيجيات تنمية الصادرات المصرية المتبعة خلال الفترة

تعددت جهود الحكومة في تنمية الصادرات المصرية بإصدار العديد من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تذليل المعوقات أمام الصادرات المصرية، أهمها الاستراتيجيات الثلاثة التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة:

- **استيراتيجية مضاعفة الصادرات المصرية ٢٠٠٩:**

في عام ٢٠٠٩، وضعت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية والمجالس التصديرية استراتيجية لمضاعفة الصادرات المصرية غير البترولية لتصبح ٢٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠١٣، حيث اعتمدت الاستراتيجية على عدد من القطاعات سريعة النمو مثل الكيماويات والأسمدة، الصناعات الغذائية، الصناعات الهندسية، الصناعات المعدنية ومواد البناء.

- **استيراتيجية تنمية الصادرات الصناعية ٢٠١٤:**

وفي عام ٢٠١٤، تم إطلاق استراتيجية جديدة لتنمية الصادرات الصناعية من خلال العمل على محورين، الأول: استهداف مضاعفة الصادرات الصناعية بحلول عام ٢٠١٨، و الثانية: حدوث تحول تدريجي في هيكل الصادرات الصناعية تزيد من خلاله الصادرات المصرية من منتجات محددة بنسبة ٤٠٠٪. حيث تميزت الأخيرة باستخدام منهجية واضحة والتركيز على عدد من القطاعات المنوط بها تحقيق الهدف المطلوب وتحقيق المستهدف لكل قطاع ولكن يعاب على الاستراتيجيتين عدم وجود تكامل بينهما حيث تعمل كل استراتيجية بشكل منفصل ودون وجود خطط عمل تفصيلية بآليات تنفيذية محددة واطراف مسؤولة عن التنفيذ أو وجود أي مؤشرات للتقييم والمتابعة ، وهو ما يضعف المخرجات النهائية ويصعب من الوصول للهدف المنشود.

- **استيراتيجية تنمية التجارة والصناعة ٢٠١٥:**

عام ٢٠١٥، أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن استراتيجية لتنمية التجارة والصناعة والتي تعد الاستراتيجية الثالثة لتعظيم الصادرات المصرية، هدفت إلى تحقيق معدلات نمو في القطاع الصناعية تصل إلى ٨٪ مع زيادة مساهمة قطاع الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢١٪ بخلاف زيادة الصادرات المصرية إلى ٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠ بمعدل ١٠٪ نمو سنوي. حيث تضمنت الاستراتيجية ٥ محاور رئيسية و هي:

١- محور التنمية الصناعية

٢- محور تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال

٣- محور تنمية الصادرات

٤- محور تطوير التعليم والتدريب الفني والمهنية

٥- محور الحوكمة والتطوير المؤسسي.

حيث يتضمن كل محور من المحاور عدد من المشروعات القابلة للتنفيذ، فعلى سبيل المثال يتضمن محور تنمية الصادرات عدد٦ مشروعات وهي مشروع تطوير التشريعات والإجراءات المنظمة للتصدير والاستيراد، ومشروع تعزيز تنافسية الصادرات، ومشروع تحسين المواصفات والجودة والفحص والرقابة الخاصة بالتصدير والاستيراد، مشروع تفعيل الاتفاقيات الدولية وتذليل عوائق النفاذ للأسواق، مشروع تطوير اللوجستيات، وأخيرا مشروع الترويج والتسويق للصادرات المصرية. مع تحديد عدد من القطاعات منها قطاع الغزل والنسيج والملابس ومواد البناء وعدد من القطاعات المذكورة في الاستراتيجيات السابقة مثل قطاع الصناعات الهندسية، الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية.

وتعتبر استراتيجية تنمية التجارة والصناعة- الاستراتيجية الثالثة- أول استراتيجية تربط بين السياسات الصناعية والسياسات التجارية مع إدخال التنمية الإقليمية بما يتناسب وموارد كل محافظة. حيث اعتمدت الاستراتيجية على محورين:

- **المحور الأول: يتمثل في حزمة من التدابير التشريعية والإجرائية والمؤسسية التي تعمل على خلق عمل مشجع للتنمية.**
- **المحور الثاني خاص بعمل حزمة من الحوافز التشجيعية الموجهة لعدد من القطاعات** شريطة أن تحقق هذه القطاعات أهداف التنمية الاقتصادية للحصول على هذه الحوافز. وتفتقر هذه الاستراتيجية للآليات تنفيذ واضحة وخطط عمل تنفيذية بأدوار محددة وإطار زمني محدد ومؤشرات أداء للتقييم والمتابعة على الرغم من أن هذه الاستراتيجية تتضمن عدد من المحاور بأهداف ومخرجات واضحة إلا أن النواقص التي كانت تشوف الاستراتيجية حالت دون الحصول على المخرجات المطلوبة.

# القسم الثاني

# الوضع الراهن لصادرات قطاع الصناعات الطبية والدوائية المصرية بإفريقيا والعالم

## أ- حجم الصادرات والواردات المصرية من الصناعات الصيدلانية لإفريقيا والعالم

تحقيقا لرؤية الدولة في الوصول إلى صادرات بقيمة ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٣٠ مع استهداف أن يكون نسبة القطاع الصناعي منها ٨٥٪ ، تصبح الصادرات هي قاطرة التنمية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي. وباعتبار قطاع الصناعات الطبية والدوائية إحدى القطاعات المساهمة في تعزيز الصادرات المصرية وبالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، لاسيما بعد اتباع الدولة لسياسة التوجه للتصدير بدلا من الإحلال محل الواردات في أواخر الثمانينات. وفي إطار ما تبذله مصر خلال السنوات الماضية في تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية ومحاولة توطين الصناعة لزيادة الإنتاجية كإنشاء مدينة الدواء- جيبتوفارما- بمحافظة القليوبية عام ٢٠٢١ بطاقة إنتاجية ضخمة تسهم في زيادة نسب الصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية من ١٥ إلى ٢٠٪ باعتبارها أكبر مدينة متكاملة للصناعات الدوائية بالشرق الأوسط وأفريقيا.

كان لزاما على مصر أن تبدأ في زيادة الفرصة التنافسية لقطاع الصناعات الطبية واللقاحات للعالم ولأفريقيا من خلال اتخاذها عدد من الخطوات الفاعلة في تعزيز صادراتها الدوائية وباعتبارها أحد الدول الأعضاء الفاعلة في التكتلات الاقتصادية. خاصة أن الأسواق الإفريقية وبما أن الأسواق الواعدة في التجارة وتحديدًا تجارة الصناعات الطبية والدوائية ومستحضرات التجميل وهو ما تم الإشارة إليه من وفد المجلس التصديري المصري عام ٢٠١٦ أثناء تواجده بالاتحاد الأفريقي من ضرورة إنشاء وكالة إفريقية للأدوية على غرار وكالة الغذاء والدواء الأمريكية والوكالة الأوروبية للأدوية تسهم في زيادة حركة التبادل التجاري في القطاع الدوائي والطبي والتي لاقت درجة عالية من القبول. وتم تفعيل الاتفاقية خلال رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٩.

جدير بالذكر أن السوق الإفريقية هي سوق كبيرة تتضمن ٤٩ دولة إفريقية دون العربية تعتمد على الاستيراد لتغطية ٨٠٪ من احتياجاته وفي ظل تمتع مصر بميزة تنافسية كبيرة في قطاع الصناعات الطبية والدوائية وتصنيع اللقاحات مثل لقاح فيروس كورونا وامتلاكها لقائمة كبيرة من الشركات المصنعة للأدوية والمصدرة لها مثل الشركة القابضة للأدوية وشركة فاكسيرا ، وشركة إيبيكو وغيرها من الشركات و اتخاذ مصر لخطوات محفزة بتوقيعها على اتفاقية الوكالة الإفريقية للأدوية وكونها عضوة في منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية وفي سابقتها عضو في تكتلات اقتصادية إفريقية تمكنها من الحصول على الامتيازات والتسهيلات المطلوبة كونها الدولة الأولى بالرعاية وأيضا المعاملة التفضيلية للمنتجات الواردة من مصر بخلاف امتلاك مصر لعدد من الشركات المتبحرة في قطاع التصدير للدواء في إفريقيا، كلها روافد تسهم في تعزيز فرص مصر التنافسية في زيادة حصة مصر السوقية في قطاع الصناعات الدوائية و توسيعها للاستحواذ على الواردات في السوق الإفريقي.

يحتوي التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب إفريقيا على سبيل المثال على ما يقرب من ٣ تريليونات دولار من إجمالي الناتج المحلي المشترك لدول المنطقة، حيث ترجح التقديرات تبعا للبنك الدولي أن يصل حجم التبادل التجاري العالمي إلى ٧٦ مليار دولار لدول المنطقة في إطار الاتفاقيات المبرمة وهو ما يمثل فرصة كبيرة لمصر في الأسواق الإفريقية.

تظهر البيانات الواردة عن حجم الصادرات المصرية لإفريقيا مقارنة بدول العالم في بند المنتجات الصيدلانية المستخدمة في العمليات والجراحات بكود جمركي رقم (٣٠) .

ففي عام ٢٠٢٠، اجمالي صادرات مصر من المنتجات الصيدلانية المستخدمة في العمليات الجراحية والإسعاف، تجاوز الـ ٢٦٧ مليون دولار إلى دول العالم ما يقرب من ٥٣ مليون دولار فقط تم توجيههم إلى إفريقيا، حيث توجه مصر ١٩٪ فقط من صادراتها إلى الدول الإفريقية وتعتبر السودان أوغندا، الصومال، جيبوتي، كينيا وتنزانيا وغيرها من بين الدول التي تصدر إليها هذه الصناعات. في حين أن إجمالي الصادرات المصرية قد تجاوز الـ ٣١٢ مليون دولار عام ٢٠٢١ لدول العالم في مقابل ٦٦ مليون لدول إفريقيا بنسبة ٢١٪ ، و في عام ٢٠٢٢ ، كانت الصادرات المصرية حوالي ٣١٨ مليون دولار[1] لدول العالم في مقابل ٩٠مليون دولار للدول الإفريقية بنسبة ٢٨,٣٪ . حيث أن اجمالي صادرات مصر إلى العالم خلال ال ١٠ سنوات الماضية من صناعة محضرات الصيدلة فقط قد بلغت ٣ مليار دولار بخلاف العقاقير والصناعات الطبية الأخرى.

ومن جهة أخرى فإن اجمالي الواردات الإفريقية من منتجات الصيدلانية قد بلغت نسب كبيرة، ففي عام ٢٠٢٠ كانت نسب واردات إفريقيا تجاوزت المليار دولار، في مقابل مليار و ٤٠٠ الف دولار في عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

على الرغم من زيادة نسب الصادرات المصرية للدول الإفريقية خلال الثلاث أعوام الأخيرة إلا أن نسب الصادرات المصرية الموجهة إلى إفريقيا والعالم وبين واردات إفريقيا من الأدوية يظهر الفجوة الكبيرة بين العرض وحجم الاحتياج الإفريقي الداخلي للصناعات الطبية والدوائية والمنتجات الصيدلانية.

(١) بيانات احصائية من موقع Trade Map

جدول (١) الصادرات المصرية من الصناعات الطبية والدوائية لإفريقيا - مليون دولار

| البند الجمركي | المنتج | صادرات مصر لإفريقيا ٢٠١٥ | واردات افريقيا من العالم ٢٠١٥ | صادرات مصر للعالم ٢٠١٥ | قيمة الفرص التصديرية المحتملة لمصر | اهم الدول المستوردة/ حجم الواردات ٢٠١٥ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠٤٩٠ | أدويه لمنع الحمل والأورام ووزراعه الأعضاء والقلب والأوعية الدموية | ٤٦,٢ | ٦٣١٨,٥ | ١٨٨,٨ | ١٤٢,٥ | جنوب إفريقيا<br>نيجيريا<br>كينيا<br>تنزانيا<br>إثيوبيا | ١١٢٦<br>٧٦٠<br>٣٤٤<br>٢٩٩<br>٢٩٢ |
| ٩٦١٩٠٠ | فوط وواقيات صحية، حفاضات وبطانات حفاضات للأطفال والأصناف المماثلة من أي مادة | ٤٦,٥ | ٦٨٠,٨ | ١٦٩ | ١٢٢,٥ | نيجيريا<br>جنوب أفريقيا<br>غانا<br>كينيا<br>انجولا | ١٣٠<br>١٠٩,٥<br>٩٥<br>٧٠,٣<br>٥٣,٢ |
| ٤٨١٨١٠ | ورق صحي (تواليت) | ٢٤,٦ | ١٠٩,٨ | ١٢٣,٦ | ٨٥,٢ | كينيا<br>غانا<br>ناميبيا<br>بتسوانا<br>إثيوبيا | ٣٠,٤<br>١٧,١<br>٧,٢<br>٥,٨<br>٥,٥ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٠٠٥١٠ | حشو، شاش غزي، أربطه وأصناف مماثلة عداالأصناف اللاصقة غير المشربة أومغطاة بمواد صيدلية مهيأة للبيع بالتجزئة للاستعمالات الطبية | ١,١ | ٤٢,٧ | ٤٠ | ٣٨,٩ | جنوب أفريقيا<br>غانا<br>نيجيريا<br>السودان<br>ناميبيا<br>كينيا<br>أنجولا | ١٧,١<br>٣,٢<br>٢,٤<br>١,٩<br>١,٧<br>١,٥<br>١,٤ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٣٣٠٦١٠ | مستحضرات العناية بالأسنان | ٦,٧ | ١٧٨,٧ | ٣٣,٣ | ٢٦,٧ | جنوب أفريقيا<br>نيجريا<br>كينيا<br>غانا<br>أوغندا | ٢٨<br>١٨,٦<br>١٤,٩<br>١٤,٨<br>١٠ |
| ٩٠١٨٣١ | السرجنات مزودة بإبر أوبدون) المستخدمة في الطب والجراحة وطب الأسنان والطب البيطري | ٠,٠٣٩ | ٧٦,٣ | ٢,٦ | ٢,٦ | جنوب أفريقيا<br>نيجريا<br>إثيوبيا<br>السودان<br>كينيا | ١١,٥<br>١٠,٨<br>٧,٢<br>٦,٥<br>٥,٦ |
| ٣٣٠٤٩٩ | مستحضرات تجميل أو زينة أخرى ومستحضرات أخرى للعناية بالبشرة (غير الادوية) | ١,٧ | ٥٣١,١ | ١٩,٥ | ١٧,٨ | جنوب أفريقيا<br>نيجريا<br>غانا<br>ناميبيا<br>موريشيوس | ١١٢,٧<br>٨٨<br>٤١,٩<br>٣٣,٧<br>٢٢,٦ |
| ٣٤٠١١١ | صابون معد لإستعمال كمواد تجميل | ١٨,٩ | ٢٠٤,٣ | ٤١,٦ | ٢٢,٧ | نيجيريا<br>غانا<br>جنوب أفريقيا<br>أنجولا<br>السودان | ٢٠,٧<br>١٩,٧<br>١٦,٧<br>١٦,٧<br>١٣,١ |

**المصدر: تقرير صادر عن وزارة التجارة والصناعة وهيئة تنمية الصادرات ٢٠١٦**

من خلال الجدول السابق، يتبين حجم الصادرات المصرية لإفريقيا والعالم، اجمالي الصادرات المصرية من قطاع الصناعات الدوائية و الطبية لعام ٢٠١٥ تخطت الـ١٤٥ مليون دولار.

في حين أن واردات الدول الإفريقية من الأدوية قد وصلت إلى ٧,٨ مليار دولار أي بنسبة ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥[٢] ، تتصدر جنوب أفريقيا القائمة في أكثر الدول المستوردة للأدوية، تليها نيجيريا ثم كينيا اثيوبيا وتنزانيا تليها غانا ثم أنجولا ثم ناميبيا و أوغندا ثم السودان .

## ج- الفرص التصديرية الواعدة لمصر في إفريقيا:

من ناحية أخرى فإن مصر تمتلك فرص واعدة في الدخول للأسواق الإفريقية في قطاع الصناعات الدوائية والطبية، حيث يظهر الشكل فرص مصر الهائلة في تصدير عدد من الصناعات الطبية مثل أدوية منع الحمل والتي تعتبر النسبة الأعلى بنسبة ١٤٢,٥، تليها الفوط والواقيات الصحية بنسبة ١٢٢,٥، والشاش المستخدم في الجراحات بنسبة ٣٨,٩ والورق الصحي بنسبة ٨٥,٢ وسرنجات المزودة وغير المزودة بالإبر بنسبة ٢,٦، والصابون المستخدم كمادة تجميل بنبة ٢٢,٧ ثم مستحضرات العناية بالبشرة ١٧,٨. وفي هذه النسب تظهر حاجة الدول الإفريقية الكبيرة للأدوية والمستحضرات الطبية والصيدلانية التي تدخل في الجراحات وإجراءات الإسعاف الأولي وأيضا منتجات العناية بالبشرة وأدوية تحديد النسل والحد من تفاقم العدد السكاني في إفريقيا وغيرها من أنواع الأدوية والصناعات الطبية والصيدلانية.

**الشكل (١) الفرص الواعدة لمصر في إفريقيا بقطاع الدواء - مليون دولار**

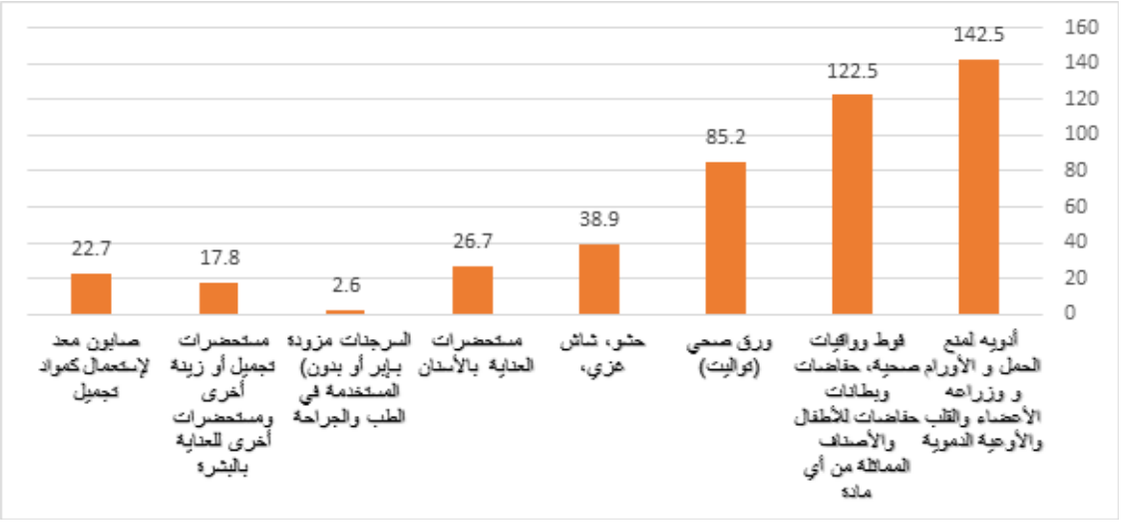


**[٣]من اعداد الباحثة وفقا للبيانات الموثقة في الجدول (١) لعام ٢٠١٥**

إذ أن مصر لها علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية باعتبارها إحدى دول القارة وعضو في عدد من التكتلات الاقتصادية بإفريقيا وأيضا مشاركة في اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية الشاملة لتعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية وتعزيز أوجه التواصل، فإن لمصر فرصا قوية وواعدة في الاستثمار والتصدير لقطاع الصناعات الطبية والدوائية مع إفريقيا وتمتلك من المقومات ما تجعلها في مصاف الدول الأكثر تصدير لإفريقيا بل وتعظيم الحصة السوقية لمصر في إفريقيا لتصبح أكثر من ٥٪.

(٢) بيانات احصائية من الموقع الرسمي لهيئة الصادرات المصرية
(٣) من اعداد الباحثة وفقا للبيانات الموثقة في الجدول

تعتبر الشركات المصرية إحدى الأطراف الهامة في تعزيز صادرات الدواء والصناعات الطبية والصيدلانية نظرًا للخبرة الكبيرة التي تمتلكها هذه الشركات وللأسواق الإفريقية التي تعد إحدى المنافذ لهذه الشركات في تصدير المنتج المصري من الدواء والمنتجات الصيدلانية.

## د- أهم الشركات المصرية المصدرة للصناعات الطبية والدوائية:

تحصل ١٠ شركات على الحصة الأكبر من نسب مبيعات الأدوية ، حيث تتصدر شركة نوفارتيس نسب المبيعات للشركات المصدرة للدواء بنسبة ٧,٣٦٪، تليها شركة جلاسكو بنسبة ٦,١٥٪ في حين تحتل شركة سانوفي افتس المرتبة الثالثة بنسبة مبيعات ٥,٢٤٪، و تأتي شركة فاركو في المرتبة الرابعة بنسبة مبيعات تصل إلى ٥,١١٪ ثم شركة آمون في المرتبة الخامسة بنسبة مبيعات ٤,٩٢٪ ثم إيفا بنسبة مبيعات ٣,٤٨٪ تليها فشركة فايزر في المرتبة السادسة بنسبة مبيعات ٣,١٩٪ ثم إيبيكو بنسبة ٣,١٤٪ و تأتي شركة حكمة فارما في المرتبة التاسعة بنسبة مبيعات ٢,٦٩٪ و تحتل شركة ميديكال يونيون المرتبة الأخيرة في نسب المبيعات بنسبة ٢,٤٪، يلاحظ من خلال هذه الأرقام نسب المبيعات الجيدة لشركات الأدوية سواء محليًا أو على المستوى الدولي وهو ما يظهر قدرة شركات الأدوية بمصر على دخول أسواق جديدة وتحديدًا الأسواق الإفريقية وتسويق لمنتج الدواء المصري في زيادة الحصة السوقية وصادرات مصر من قطاع الدواء في إطار احتياج السوق الأفريقي لهذه المنتجات.

مصفوفة شجرة مشكلات الصادرات المصرية:

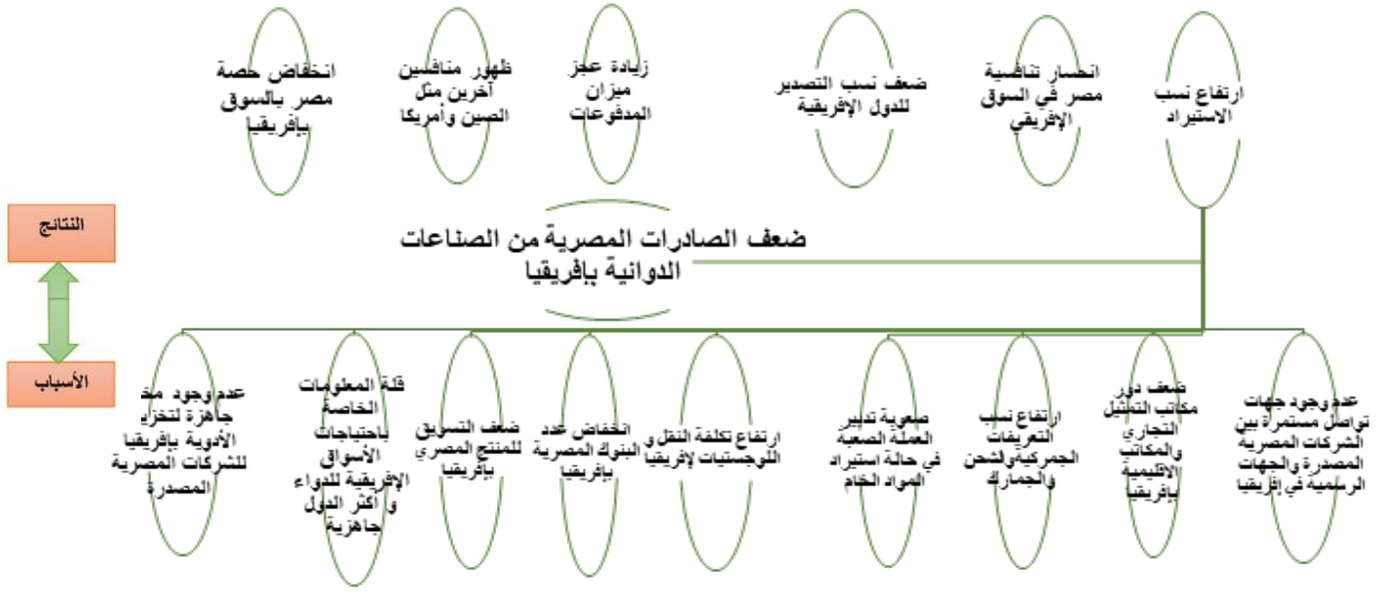

٣

# القسم الثالث

# جهود الدولة المصرية والسياسات الاقتصادية في تعزيز قطاع الصناعات الطبية

## أ- جهود الدولة في تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية محليا

منذ ٢٠١٤ بذلت الدولة المصرية جهودًا عديدة في إطار تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية المصرية محليًا و في الأسواق الخارجية، في إطار استراتيجيتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و توفير صحة أفضل للمواطن و أيضًا ترسيخًا لرؤية مصر٢٠٣٠ في النهوض بالقطاع الصحي و توفير كافة المستلزمات الطبية اللازمة والوصول للاقتصاد المصري ليصبح أحد أفضل ٣٠ اقتصادًا عالميًا والتي تتأتى ببذل الجهود داخليًا و دوليًا لزيادة فرص المنتج المصري و هذه بعض الجهود التي قدمتها الدولة المصرية خلال السنوات الماضية في إطار تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية المصرية.

- جهود الدولة والسياسات الاقتصادية الداخلية في تعزيز صادرات قطاع الصناعات الطبية والدوائية:

**١- توطين الصناعة محليًا**

تسعى الدولة المصرية جاهدةً لتعميق وتوطين صناعة الدواء، وتهدف إلى جعل مصر مركزًا إقليميًا رائدًا في هذا المجال. تأتي هذه الجهود في ظل تصاعد الأهمية القومية والأولوية العالية لصناعة الدواء في ظل التحديات الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وقد سارعت الدولة المصرية في الحصول على أحدث التقنيات العالمية للتصنيع الدوائي وتوفير الموارد اللازمة لإنتاج الدواء، واستغلال فرص التعاون مع الشركات العالمية المتميزة، بهدف تحقيق التكامل في صناعة الدواء وجذب المزيد من الاستثمارات.

حيث تعتبر مصر من أوائل الدول التي تنتج عقار « المولونبيرافير» في علاج-COVID 19- فيروس كورونا محليًا، وبذلك تكون الدولة الأولى في الشرق الأوسط التي تصدر ترخيص التسجيل المؤقت للعقار محليًا من خلال الشركات المصرية. حيث تم إنتاج ما يقرب من ٢٤٠ ألف عبوة من العقار، مع توافر مواد خام للشركة لإنتاج ٤٥٠ ألف عبوة، يستخدم كعلاج فموي للبالغين المعرضين لمخاطر عالية من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، ويقلل من خطر الوفاة.

حيث منحت مصر ترخيص الاستخدام المؤقت لعقار « المولونبيرافير» في ٢٤ يناير ٢٠٢٢، أكثر من ١٤ شركة مصرية على هذا الترخيص مع تداوله داخل المستشفيات فقط لضمان استخدامه بإشراف طبي.

كما تقوم الدولة المصرية ببذل المزيد من الجهد لتوطين صناعة الدواء في مصر، حيث بلغت معدلات التوطين المحلي لصناعة الدواء في مصر وسد الاحتياج المحلي أكثر من ٧٥٪ من القيمة المالية وأكثر من ٩٠٪ من عدد الوحدات، حيث بلغت نسبة التوطين لصناعة فيروس سي ١٠٠٪ مما ساهم في خفض سعر العلاج للفرد المصري إلى ٥٠ دولارًا، بينما يبلغ سعره عالميًا ١٠ آلاف دولار.

وفي إطار آخر فإن جهود الدولة في النهوض بقطاع الصناعات الطبية والدوائية محليًا وتوطين صناعة الأدوية لضمان سداد الاحتياج المحلي وزيادة نسب الصادرات قد شملت توطين صناعة لقاح فيروس كورونا، من خلال توطين صناعة جميع مستحضرات بروتوكول العلاج، والتي ساهمت في توفير قيمة ٢ مليار دولار نتيجة تقليل الاستيراد خلال العامين السابقين.

وفيما يخص صناعة المضادات الحيوية الحديثة، فقد وصل معدل التوطين إلى ٧٩٪، وأدى إلى توفير نحو ٧٠ مليون دولار نتيجة انخفاض الاستيراد، مع الاهتمام بتوطين صناعة قطرات العيون أحادية الجرعة بنسبة ٩٥,٥٪، و التي ساهمت في توفير الواردات بقيمة ٥٠ مليون دولار سنويًا.

**٢- النهوض بالبنية التحتية لقطاع الصناعات الدوائية**

و في إطار البنية التحتية ، قامت الدولة المصرية بتحسين كفاءة البنية التحتية لصناعة الأدوية وتطويرها لتصبح أكثر ملائمة وأقوى ، ففي عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد مصانع الأدوية داخل جمهورية مصر العربية إلى ١٧٠ مصنعًا مقارنة بـ ١٣٠ مصنعًا في عام ٢٠١٥، أي بنسبة زيادة تصل إلى ٣٠,٨٪، بخلاف امتلاك مصر لـ ٧٠٠ خط إنتاج في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٥٠٠ خط إنتاج في عام ٢٠١٥، أي بنسبة زيادة ٤٠٪، كما تم إعفاء مدخلات إنتاج الأدوية من ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من يناير ٢٠٢٢.

**٣- رفع نسب المبيعات للأدوية**

وباعتبار مصر إحدى الدول الرائدة في صناعة الدواء منذ ١٨٣٩، فقد سجل حجم المبيعات من الأدوية بشكل عام ٨٢,٧ مليار جنيه في ٢٠٢١، حققت عشر شركات أدوية بالسوق المصرية مبيعات إجمالية بقيمة ٤٨,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ والذي يعود لخبرة مصر في تصنيع الدواء وتصديره للدول المختلفة باعتبارها الرائدة في دول الشرق الأوسط وإفريقيا وذلك نتيجة أساسيات السوق المصري القوية، والتي تتمثل في التركيبة الديموغرافية التي تتمتع بها مصر. حيث تمثل النسبة الكبرى من حجم مبيعات الأدوية في مصر حوالي ٩٧٪ من إجمالي مبيعات الأدوية في العام ٢٠٢١ من الأدوية المثيلة أي نسخ من الأدوية المبتكرة التي تكون خارج الحماية، بمعنى أنها قد مضت فترة احتفاظها بحق الاختراع، باختلاف أنواع الحماية وفتراته.

في حين بلغت نسب مبيعات الأدوية المبتكرة ما يقرب من ٣٪ فقط والتي تقع فيها مرحلة التصنيع لأغلب الشركات في مرحلة تحويل المواد الكيميائية والمادة الفعالة إلى أحد أشكال الجرعات الدوائية، ومرحلة تعبئة المنتجات في شكلها النهائي والتخزين والتوزيع فقط؛ نظرًا للاعتماد شبه التام على المواد الفعالة المستوردة.

**٤- تأسيس هيئة الدواء المصرية**

حظي قطاع الصناعات الطبية والدوائية باهتمام بالغ خلال السنوات الماضية، حيث تم انشاء هيئة الدواء المصرية لأول مرة وفقا للقرار رقم ١٨ لعام ٢٠٢٠ برئاسة الدكتور تامر عصام. حيث تهتم الهيئة بكل ما يخص الصناعة والدواء منذ بداية التصنيع وحتى وصوله إلى المريض. مع متابعة الآثار الناجمة عن استخدام الدواء كنوع من أنواع الحوكمة والضبط لقطاع الدواء والصناعات الطبية بشكل عام ولتقليل الأضرار الناجمة عن الاستخدام أو سوء التخزين وغيرها من الموضوعات التي قد تواجه آلية التصنيع والتوزيع للدواء.

وفي إطار حرص القيادة السياسية على رسم سياسات واستراتيجيات تخدم القطاعات المختلفة وتحديدًا قطاع الدواء، والتي كانت تظهر بشكل واضح في آليات تعزيز صناعة الدواء في مصر وتوطين الصناعة محليًا. اهتمت هيئة الدواء المصرية باجتذاب التكنولوجيا الحديثة في تصنيع الأدوية وتوطين التكنولوجيا محليًا. ومن هنا كان العمل على الأرض لتحقيق الاستراتيجيات والسياسات بتوطين الصناعة من خلال انشاء خطوط انتاج جديدة لتصنيع المنتجات الحيوية محليًا مع وجود إدارة مختصة بصناعة الأدوية المبتكرة والتي ظهر دورها واضحًا وجليًا في التسجيل السريع ل ٩ لقاحات لمواجهة فيروس كورونا في زمن قياسي.

حيث أن الهيئة تتبنى حزمة كبيرة من السياسات المهمة لتيسير عملية التصنيع وعمل تسهيلات تجذب المستثمرين للاستثمار في صناعة الدواء وتوطين الصناعة محليا، وزيادة حجم الاستثمارات في القطاع من خلال تقديم حوافز مشجعة على التصنيع والتصدير للشركات التي تمتلك حصص سوقية بالخارج.

**٥- رفع قدرة الدولة الإنتاجية للأدوية وزيادة نسب الاستثمار**

من النتائج الإيجابية المهمة للطفرة التي حدثت في قطاع الدواء مؤخرًا، ارتفاع قدرة الدولة المصرية على توفير أكثر من ٩٣٪ من احتياجات السوق المحلى من الدواء في مقابل ٧ ٪ نسبة الدواء المستورد من الخارج. بخلاف وجود ما يقرب من ١٣ ألف صنف دوائي مسجل في مصر، وهو ما يعنى توفير عدد كبير من البدائل للأدوية والمواد المركبة والفعالة كأحد المرتكزات المهمة في معادلة دعم صناعة الدواء المحلية، في الوقت نفسه زاد عدد خطوط الإنتاج والمصانع الجديدة بنسبة ٣٠٪ .

و في هذا الإطار فقد وصلت حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في مصر إلى ما يقرب من ١١٠ مليار جنيه، حيث تتراوح معدلات النمو القطاعي لقطاع الدواء نحو ٢٠٪ بالزيادة عن الفترات السابقة والذي يعتبر إحدى المؤشرات الهامة على نجاح السياسة والاستراتيجية التي اتبعتها الدولة المبنية على أسس علمية خلال السنوات الماضية في محاولة لزيادة نسب الإنتاج و تغطية الإنتاج المحلي وزيادة نسب التصدير للخارج و تحديدًا لإفريقيا.

**٦- إنشاء مدينة الدواء**

وفي إطار تحقيق استراتيجية الدولة ورؤية مصر ٢٠٣٠ في تحقيق صحة أفضل، كان لزاما على الدولة أن تقوي من ذراعها التنفيذي لقطاع الأدوية جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص من خلال إنشاء مدينة للدواء. لتصبح أحد أذرع الدولة لتوفير دواء آمن، وفعال، وفى متناول يد شرائح المجتمع المختلفة، وهو المشروع الذى يعتبر من أكبر المدن والمصانع في منطقة الشرق الأوسط، حيث يقع مشروع مدينة الدواء Gypto pharma على مساحة ١٨٠ ألف متر مقسمة إلى مصنعين ضخمين، يضمن كليهما عدد ٢٠ خط إنتاج، يتم فيها تصنيع كافة الأشكال الصيدلية فيها من أقراص، وكبسولات، وفورات، ومستحضرات دوائية للشرب، والكريمات، وذلك باستخدام تكنولوجيا حديثة تصنف الأعلى في العالم، ويشتمل المشروع على ١٥ خط إنتاج في أحد جوانب المشروع، فهي منطقة تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٥٠ مليون عبوة سنويا.

حيث تضم مدينة الدواء أحدث الماكينات في العالم وفقا للمعايير العالمية بمجال صناعة الدواء. تعمل فيها بشكل إلكتروني كليًا دون تدخل الإنسان بشكل يدوي. مع قدرتها على فرز ومطابقة المنتجات للمواصفات العالمية بشكل إلكتروني.

كما أن هذه الماكينات تحتوي على كاميرات تخرج أي نوع من أنواع الأقراص غير المطابقة للمواصفات المطلوبة من ناحية الوزن واللون ونوع التركيبة أوتوماتيكيا. كما أن هذه الماكينات معنية بعملية تطهير وتنظيف ذاتي بشكل إلكتروني ضمانا لمستوى التعقيم المطلوب في عملية التصنيع والفرز وحفاظًا على المنتج النهائي للدواء.

وفيما يخص أنواع الأدوية المصنعة في مدينة الدواء، فإنها معنية بتصنيع أدوية الضغط، القلب والسكر والكلى، المخ والأعصاب، والمضادات الحيوية، بخلاف التوسعات المستقبلية التي تشملها مدينة الدواء في انتاج اللقاحات والأمصال.

حيث تهدف المدينة إلى ضبط سوق الأدوية والعمل على تلبية الاحتياج المحلي وتغطية نقص الأدوية في المستشفيات والصيدليات. بخلاف دورها في تعزيز الصادرات من قطاع الأدوية والمستحضرات الطبية وفقا لأحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة من خلال زيادة التعاون بين القطاع العام والخاص لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لصناعة الدواء في منطقة الشرق الأوسط بخلاف زيادة التعاون مع الكيانات الدوائية العالمية المختلفة.

## ب- جهود الدولة في تعزيز قطاع الصناعات الطبية والدوائية بالأسواق الخارجية

**١- زيادة نسب التصدير للخارج**

وفي إطار التصدير، تبذل الحكومة جهدا في تعزيز الصادرات المصرية من القطاع وزيادة معدلات التنافسية للمنتج المصري من الدواء والمستحضرات الطبية بالأسواق الخارجية.

فوفقا لهيئة الدواء المصرية، فقد تخطت الصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية الـ ٣٠٠ مليون دولار. في حين ارتفعت الصادرات العامة من المستلزمات الطبية والأدوية لتصل إلى ما يقرب من مليار دولار. حيث تصدر مصر لأكثر من ١٥٠ دولة حول العالم، في إطار السمعة الجيدة التي يتمتع بها المنتج المصري نظرا لفاعليته التي يتم مراعاتها في عملية التصنيع وفقا لأفضل المعايير العالمية.

بخلاف استهداف التوسع في التصدير لإفريقيا باعتبارها دائرة السياسة الخارجية الأولى لمصر وإحدى أكثر الأسوق الواعدة في التصدير لقطاع الصناعات الطبية والدوائية. حيث بدأ تصدير أولى الشحنات من المستحضرات الطبية لعدد من الشركات المصرية إلى دولة زيمبابوي.

**٢- الإتفاقيات الخارجية الدولية مع مصر لتعزيز الصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية**

- **الشراكة الثلاثية بين مصر وزيمبابوي والإمارات:**

وفي إطار زيادة نسب التصدير بالأسواق الخارجية، قامت الحكومة بعمل شراكة ثلاثية بين مصر والإمارات وزيمبابوي لتعزيز التعاون والتكامل الصناعي واللوجيستي بما يحقق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف. حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من مصر وزيمبابوي في مايو ٢٠٢٣، والتي سوف تسهم في نفاذ المستحضرات الطبية المصرية عالية الجودة إلى زيمبابوي، في إطار تعميق العلاقات المشتركة بين الدولتين. حيث تعد زيمبابوي البوابة الرئيسية لمصر في دخول المستحضرات الدوائية المصرية لدول جنوب إفريقيا.

حيث أن التصدير للدول الإفريقية ولدولة زيمبابوي تحديدًا تعد إحدى ثمار التخطيط الاستراتيجي السليم الناتجة عن حصول هيئة الدواء المصرية على الاعتمادات الدولية المتقدمة من منظمة الصحة العالمية. حيث تهدف الهيئة إلى ضمان توفير الدواء بجودة للمواطن المصري وأيضًا المساهمة في فتح أسواق جديدة وزيادة حجم الصادرات المصرية بخلاف رسم خارطة طريق لوضع مصر في مصاف أسواق الدواء العالمية.

حيث تبذل الدولة جهودًا في النفاذ للدول الإفريقية والاستمرارية في التصدير بالتعاون مع الدول العربية لتحقيق التواجد والمنافسة داخل الأسواق الإفريقية في إطار استراتيجية الدولة ليس فقط لتوطين الصناعة إنما أيضا لزيادة التصدير وتقليل الاعتماد على المنتج المستورد وزيادة التدفق النقد الأجنبي، خاصة وأن مصر لديها كوادر كبيرة في تصنيع اللقاحات وتحديدًا مصانع فاكسيرا التابعة للشركة القابضة للمصل واللقاح والتي لها باع كبير في تصنيع اللقاحات يصل إلى ١٠٠ عام.

- **اتفاقية تجمع دول الكوميسا**

بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد أشار إلى أن اجمالي نسب الصادرات بين دول الكوميسا بلغت ٩,٦ مليار دولار من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥، حيث تأتي مصر في المرتبة الثانية بعد الكونغو بإجمالي صادرات ١,٧ مليار دولار بنسبة ١٧,٩٪ من إجمالي قيمة الصادرات عام ٢٠١٥. وفي إطار آخر فإن قيمة الواردات بين دول الكوميسا وصلت لـ ٩,٤ مليار دولار حيث جاءت مصر في المرتبة السادسة في إجمالي الواردات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار بنسبة ٦,٣٪ .

حيث تهدف مصر إلى زيادة التعاملات التجارية بين مصر و الدول الإفريقية من خلال الاتفاقيات الدولية، وزيادة فرص مصر الواعدة بالأسواق الإفريقية، فالاتفاقيات الدولية تعمل لزيادة القيمة المضافة بقيمة ٤٠٪ من السلع المصدرة والتي أدت إلى لزيادة حجم الصادرات من عام ٢٠١٢-٢٠١٣ عن عام ٢٠١٠-٢٠١٢، و تحديدًا لعدد من الصناعات المصرية مثل المنتجات الكيماوية و تحديدا الدوائية منها، والأدوية والمنتجات الغذائية، مواد البناء و الأسمدة والأسمنت. بخلاف العمل على حل المعوقات التي تواجه نسبة الصادرات للتجمع من مشكلات الشحن والنقل وتوكيلات للمصدرين بالدول الأفريقية وأيضا جودة المنتج والترويج للمنتج المصري بالأسواق الإفريقية كلها عوامل تساهم في زيادة نسب الصادرات المصرية من قطاع الصناعات الطبية والدوائية لإفريقيا.

## ■ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة

تعتبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة إحدى أهم المحطات التي تشير فيها التنبؤات إلى دورها الفعال في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية وتحديدًا في مجال الخدمات والدواء. حيث مرت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة بعدد من المراحل بدءا من عمليات التفاوض ثم التوقيع على الاتفاقية في مارس ٢٠١٨، ودخولها حيز التنفيذ عام يناير ٢٠٢١، تم توقيع عدد ٥٤ دولة من أصل ٥٥ دولة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، في حين صدقت ٤٢ دولة على أن تكون طرفا في الاتفاقية وتعمل وفقا لأنظمتها القانونية والمؤسسية. جدير بالذكر أن الاتفاقية سوف تغطي احتياجات ١,٣ مليار شخص مما يشير إلى كبر حجم السوق الإفريقي التي يمكن أن يتم التصدير إليه من الصناعات المصرية بالقطاع الدوائي والطبي.

Creating One African Market

حيث سوف تعمل منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة على أن تصبح أكبر منطقة تجارة حرة بالعالم. تعلم فيها على تسهيل حركة التجارة في قطاع الخدمات والصناعات الطبية وعدد من القطاعات الأخرى، إزالة الحواجز غير التعريفية مثل تأخر المخالصات الجمركية، خفض قيمة التعريفات الجمركية والضرائب، رفع كفاءة البنية التحتية التي تساهم في تسهيل حركة التجارة البينية والوصول إلى الموانئ.

## منهج التحليل الرباعي SWOT ANALYSIS للصادرات المصرية من الدواء في إفريقيا

**نقاط القوة**

- مصر لها باع طويل في تصنيع الأدوية
- تمتلك شركات قطاع حكومي ذات خبرة في التصدير
- منتج ذات جودة عالية و تنافسي
- توجد ميزة تفضيلية لمصر كعضو في التكتلات الافريقية الاقتصادية و منطقة التجارة الحرة الافريقية الشاملة
- مصداقية و سمعة جيدة للمنتج المصري
- الإستقرار السياسي و الأمني
- حصول مصر على الاعتمادات الدولية تصنيع اللقاحات و الأمصال

**نقاط الضعف**

- ضعف التسويق للمنتج المصري
- عدم توافر شركات مصرية داخل الدول الإفريقية
- ضعف دور مكاتب التمثيل التجاري بإفريقيا
- ارتفاع تكاليف النقل
- ضعف التواصل المصري الافريقي
- عدم وجود وكلاء للمصدرين المصريين بإفريقيا

SWOT

**الفرص**

- اتجاه الدولة للاهتمام بقطاع تصنيع الدواء و التصدير
- توسع الجهات و الهيئات المختصة بالاشراف على الصادرات
- المبادرة الوطنية إبدأ الخاصة بالتصنيع
- وجود بيئة استثمارية محفزة للصناعة سواء للقطاع العام او الخاص
- السوق الإفريقية الواعدة في قطاع الصناعات الدوائية
- الاحتياج الافريقي الكبير من الدواء
- وجود منطقة التجارة الحرة الإفريقية الشاملة لتعزيز التجارة البينية بين الدول الافريقية في قطاع الخدمات و القطاع الدوائي

**التهديدات**

- ظهور تكنولوجيا جديدة يصعب تنفيذها
- عدم الاستقرار السياسي في الدول الافريقية المستقبلة للمنتج المصري من الادوية
- صعوبة ضبط سعر الصرف
- ارتفاع معدلات التضخم
- ارتفاع نسب الكساد
- ارتفاع التعريفة الجمركية

# التوصيات والبدائل

وفي إطار التوصيات التي تقدمها الورقة تم إلقاء الضوء على عدد من أهم التوصيات والبدائل التي توصي بها الورقة متخذ القرار في تعزيز صادرات قطاع الصناعات الطبية والدوائية المصرية بإفريقيا وهي كالتالي:

**توصية ١:** الاهتمام بالانتهاء من اجراءات تأجير المخازن الموجودة للشركات المصرية بإفريقيا والتي تسهم في حل جزء ليس بقليل في تعزيز الصادرات والتجارة البينية بين الطرفين، حيث يمكن الانتهاء من هذه التوصية في مدى متوسط من ٦ أشهر وحتى سنة، وتعتبر كل من مكاتب التمثيل التجاري المصري ووزارة الخارجية والمجلس الأعلى للتصدير ووزارة التجارة والصناعة والمجلس التصديري للصناعات الطبية أهم الأطراف المسؤولة عن تنفيذ التوصية المقترحة.

**توصية ٢:** تقديم حوافز تشجيعية للصناعة بإعفاء جمركي على المواد الخام المستوردة والمستخدمة في تصنيع الأدوية للتصدير للخارج مع ايداع الحصيلة الدولارية بالبنوك المصرية وتوفير حرية الحركة في السحب والإيداع، في حين أن آلية التنفيذ تتسم بمدة قصير الأجل من ٣ الى ٦ أشهر، ويصبح المجلس التصديري للصناعات الطبية والجمارك المصرية ووزارة الاستثمار والبنك المركزي المصري أهم الاطراف المسؤولة عن تنفيذ المقترح.

**توصية ٣ :** ادماج شركات القطاع الخاص في عملية تصنيع الدواء وتقديم حافز نقدي للشركات المصرية المصنعة لمكونات لأدوية محليًا لتشجيع توطين الصناعة المحلية من الأدوية بالتحديد فئتي صغار ومتوسطي المصدرين، حيث يتم تنفيذ المقترح في مدى متوسط من ٦ أشهر- سنة ويعتبر كل من اتحاد الصناعات المصرية، وزارة الاستثمار، جمعية رجال الأعمال المصريين، وزارة المالية، المجلس التصديري للصناعات الطبية أهم الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المقترح.

**توصية ٤ :** إطلاق مبادرة- صناعة مصرية وسوق إفريقية واحدة- لإعفاء المتعسرين من المصدرين في قطاع الصناعات الطبية و الدوائية إلى إفريقيا من الالتزامات المتأخرة لمدة عام أو اثنين وتقديم منح تمويلية متخصصة للقطاع، يتم تنفيذ المقترح بمدى متوسط من ٦ أشهر الى سنة، و تعد اتحاد الصناعات المصرية، وزارة الاستثمار، جمعية رجال الاعمال المصريين، وزارة المالية، المجلس التصديري للصناعات الطبية، البنك المركزي المصري، أهم الأطراف المسؤولة عن تنفيذ المقترح.

**توصية ٥ :** إنشاء منطقة تجارة حرة بجانب مطار أسوان الدولي باعتبارها البوابة إلى إفريقيا مما يسهل من تخفيض تكلفة النقل البري لإفريقيا، حيث يتم تنفيذ المقترح في مدى متوسط من ٦ أشهر إلى سنة، و يعد المجلس التصديري للصناعات الطبية، اتحاد الصناعات المصرية، رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الاستثمار أهم الاطراف المسؤولة عن تنفيذ المقترح.

**توصية ٦ :** إنشاء منافذ تصدير بعمل ميناء بري من أسوان للتصدير للدول الإفريقية على أن تكون البضائع الخارجة من الميناء معفاة من الضرائب والجمارك مع تطبيق الحوافز والاعفاءات للتصدير، يتم تنفيذ المقترح في مدى قصير من ٣ ل ٦ أشهر، وتعد الجمارك المصرية، مصلحة الضرائب، وزارة النقل، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وزارة المالية، المجلس التصديري للصناعات الطبية أبرز الأطراف المعنية بتنفيذ المقترح.

**توصية ٧ :** تطوير البرامج التعليمية الخاصة بالدبلومات الفنية والصناعية والتأصيل لمفهوم التصدير وأهميته لدى الشباب بالمدارس الحكومية والخاصة على غرار مدارس السويدي وغيرها، حيث يتم تنفيذ المقترح بشكل ممتد، وتعد وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم التعليم الفني ، رئاسة مجلس الوزراء أهم الاطراف المسؤولة عن تنفيذ المقترح.

**توصيـة ٨ :** الترويج بإنشاء قناة فضائية مصرية للبث في إفريقيا تهتم بترويج الصناعات المصرية بمختلف أنواعها والصناعات الطبية والدوائية بالتحديد تمول من رجال الأعمال المصدرين للقطاع ، حيث يتم تنفيذ المقترح في المدى المتوسط من ٦ أشهر إلى سنة، وتعد وزارة الخارجية، الشركة المتحدة للدعايا والإعلان، وزارة الإعلام، اتحاد الصناعات المصرية أهم الأطراف المعنية بتنفيذ المقترح.

**وبشكل أكثر توضيحا** توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، يمكن تقسييم التوصيات والمقترحات المقدمة من الدراسة إلى عدد من الأطر والمحاور:

**أ- مقترحات تندرج تحت الإطار التمويلي:**

| م | مضمون المقترح | المدة الزمنية | الشركاء والاطراف المسؤولة |
|---|---|---|---|
| ١ | تعميق الانتاج المحلي من خلال عمل حوافز للشركات المصدرة للأدوية سواء قطاع حكومي اوقطاع خاص بإفريقيا من اعفاء ضريبي يتم تقسيمه الى شرائح وفقا لحجم التصدير للدول في إفريقيا | قصير الأجل (٣-٦ أشهر) | وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>مصلحة الضرائب المصرية<br>وزارة المالية<br>الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة |
| ٢ | تبني خطط تشجيعية أومبادرة للتصنيع الطبي لتعزيز الاستثمار في قطاع الصناعات الطبية من خلال تقديم حوافز تشجيعية للصناعة مثل عمل اعفاء جمركي على المواد الخام الرئيسية المستوردة والمستخدمة في تصنيع للادوية للتصدير للخارج شريطة أن تكون الحصيلة الدولارية يتم وضعها بالبنوك المصرية كاملة لتعزيز العملة مع حرية الحركة في السحب والإيداع لهذه المبالغ، ووضع اجراءات متابعة ومراجعة دورية لحجم الصادرات لهذه الشركات من خلال تقديم الشركات لمستندات تفيد حجم الصادرات خلال كل ربع في العام للتأكد من مدى التزام هذه الشركات ومدى أهليتها في استمرار الحصول على هذه الحوافز من الدولة | قصير الأجل (٣-٦ أشهر) | المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>الجمارك المصرية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>البنك المركزي المصري |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣ | يتم ادماج شركات القطاع الخاص في عملية تصنيع الدواء وتعميق الانتاج المحلي عن طريق تقديم حافز نقدي للشركات المصرية المصنعة لمكونات لأدوية محليا بدل الاستيراد لتشجيع توطين الصناعة المحلية من الأدوية بالتحديد فئتي صغار ومتوسطي المصدرين | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | اتحاد الصناعات المصرية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>جمعية رجال الأعمال المصريين<br>وزارة المالية<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية |
| ٤ | العمل على انشاء مبادرة- صناعة مصرية وسوق إفريقية واحدة- لإعفاء المتعسرين من المصدرين في قطاع الصاعات الطبية والدوائية الى افريقيا من الإلتزامات المتأخرة لمدة عام اوعامين سابقين وتقديم منح تمويلية متخصصة لنوع الصناعة المذكورة كنوع من انواع التشجيع والدعم من الدولة | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | اتحاد الصناعات المصرية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>جمعية رجال الأعمال المصريين<br>وزارة المالية<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>البنك المركزي المصري |
| ٥ | العمل على وضع حد أقصى للضرائب كنوع من أنواع تشجيع المصدرين الصغار على البدء في الإنتاج والتصدير. | متوسط المدى (٦ اشهر- سنة) | وزارة المالية<br>مصلحة الضرائب<br>رئاسة مجلس الوزراء |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٦ | أهمية الحصول على درجات عالية من المرونة في برامج المساندة والحوافز التشجيعية حتى تتمكن من التأقلم مع المتغيرات المتتالية والطارئة لعملية الصادرات أولأي متغير طارئ دولي أومحلي مفاجئ. | متوسط المدى (٦ اشهر- سنة) | رئاسة مجلس الوزراء<br>وزارة التجارة والصناعة<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>وزارة المالية<br>مصلحة الضرائب<br>الهيئة العامة للجمارك |

## ب- مقترحات تندرج تحت الإطار المؤسسي

| م | مضمون المقترح | المدة الزمنية | الشركاء والأطراف المسؤولة |
|---|---|---|---|
| ١ | انشاء منطقة تجارة حرة بجانب مطار أسوان الدولي باعتبارها البوابة الى افريقيا مما يسهل من تخفيض تكلفة النقل البري لإفريقيا | متوسط المدى<br>( ٦ أشهر- سنة) | المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>اتحاد الصناعات المصرية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>رئاسة مجلس الوزراء<br>وزارة التجارة والصناعة<br>وزارة المالية<br>الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢ | انشاء منافذ تصدير عن طريق عمل ميناء بري من أسوان للتصدير للدول الإفريقية على أن تكون البضائع الخارجة من الميناء معفاة من الضرائب والجمارك وايضا يتم تطبيق عليها حوافز واعفاءات التصدير السابق ذكرها . | قصير المدى (٣-٦ أشهر) | الجمارك المصرية<br>مصلحة الضرائب<br>وزارة النقل<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>رئاسة مجلس الوزراء<br>الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<br>وزارة المالية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>اتحاد الصناعات المصرية |
| ٣ | الاهتمام بالانتهاء من اجراءات تأجير المخازن الموجودة للشركات المصرية بإفريقيا والتي تسهم في حل جزء ليس بقليل في تعزيز الصادرات والتجارة البينية بين الطرفين | متوسط المدى (٦ اشهر- سنة) | مكاتب التمثيل التجاري المصرية<br>وزارة الخارجية<br>المجلس الاعلى للتصدير<br>وزارة التجارة والصناعة<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية |
| ٤ | تدريب صغار المستثمرين سواء من الشباب اوالنساء والمصدرين لزيادة مهاراتهم وادراكهم عن عملية التصدير بشكل متكامل وتبادل الخبرات لمدة عام مع الجانب الإفريقي أوحتى الاوروبي ويتم اعداد برامج تدريبية دورية وعمل اجتماعات دورية للنظر في أخر المعوقات التي تواجه المصدر المصري من قطاع الصناعات الطبية في افريقيا | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>الأكاديمية الوطنية للتدريب<br>المجلس القومي للمرأة<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>اتحاد الصناعات المصرية<br>وزارة التجارة والصناعة<br>مركز تحديث الصناعة |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٥ | تشجيع المصدرين الشباب على إنشاء شركات للتصنيع الدوائي والأدوية في افريقيا لتنشيط التبادل التجاري وتفعيل حركة التجارة والاستثمار في إفريقيا وتأكيد على مفهوم وحدة الدول الإفريقية وانتماء مصر لإفريقيا | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | اتحاد الصناعات المصرية<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>جمعية رجال الاعمال المصريين<br>وزارة الخارجية<br>وزارة التجارة والصناعة<br>مكاتب التمثيل التجارية الإقليمية بإفريقيا<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي |
| ٦ | التوسع في البنوك المصرية الحكومية بإفريقيا لتعزيز فكرة الاعتماد المستندي والتبادل التجاري بين مصر وإفريقيا (مثل البنك الاهلي المصري- بنك مصر- بنك القاهره وغيرها) مما يعزز من العملات الاجنبيه وأيضا يزيد التبادل التجاري بين مصر والدول الافريقية. | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | البنك المركزي المصري<br>وزارة الخارجية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>رئاسة مجلس الوزراء<br>وزارة المالية<br>وزارة التجارة والصناعة |
| ٧ | تفعيل دور منطقة التجارة الحرة الافريقية الشاملة عن طريق تقليل التعريفة الجمركية للمواد المصنعة محليا في مصر والمصدرة الى افريقيا مع منح ميزة تفضيلية للمنتجات الدوائية والطبية القادمة من مصر وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل، وشهادة المنشأ المعتمدة لكل دولة وفقا للجهات المعنية بها. | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | وزارة التجارة والصناعة<br>اتحاد الصناعات المصرية<br>وزارة الخارجية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>مصلحة الجمارك |
| ٨ | زيادة التواصل بين شركات ضمان مخاطر الصادرات بشكل فعلي أومن خلال منصة الكترونية يتم اضافة اي مستندات تفيد عن حجم تداول الشركات بين مصر وافريقيا في التصدير من قطاع الصناعات الطبية والدوائية | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | وزارة التجارة والصناعة<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>المجلس الأعلى للتصدير<br>البنك المركزي المصري |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٩ | زيادة نسب الR&D – البحث والتطوير في الاطار المؤسسي التي تساهم في تهيئة فرص أكبر لمصر للتصدير في قطاع الصناعات الطبية وأيضا فرع توطين الصناعة الدوائية في مصر | متوسط المدى ( ٦ أشهر- سنة) | المجلس الأعلى للتصدير<br>وزارة التجارة والصناعة<br>الهيئة العامة للجمارك<br>اتحاد الصناعات المصرية<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>رئاسة مجلس الوزراء<br>هيئة الدواء المصرية |
| ١٠ | تسهيل اجراءات عملية الإفراج الجمركي عن المواد في الميناء واستخدام التكنولوجيا الحديثة مما يسهل من حركة التجارة على المصدرين والمستوردين المصريين ويجذب المستثمرين للإستثمار في مجال الصناعات الطبية في مصر | متوسط المدى (٦ أشهر- سنة) | الهيئة العامة للجمارك<br>وزارة التجارة والصناعة<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>المجلس الاعلى للتصدير<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة<br>وزارة النقل |
| ١١ | العمل على توفير وكلاء للمصدرين بإفريقيا لتسويق المنتجات المصرية من الأدوية والصناعات الطبية وتسهيل حركة التبادل التجاري بين مصر والدول الإفريقية. | قصير المدى (٣-٦ أشهر) | المجلس الاعلى للتصدير<br>وزارة التجارة والصناعة<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>وزارة الخارجية |
| ١٢ | تعزيز أهمية التعليم ونشر الوعي عن أهمية التصدير لدى فئات المجتمع المختلفة ودورها في تحقيق التنمية، والعمل على غرس هذه القيمة في مستويات التعليم المختلفة بإضافة قسم أومواد تناقش التصدير والصادرات في كليات الجامعات الحكومية والخاصة مثل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية التجارة لخروج نشأ ينظر بمنظور المنتج وصاحب المال وليس المستهلك | ممتد المدى | وزارة التعليم العالي<br>وزارة التربية والتعليم<br>رئاسة مجلس الوزراء |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٣٣ | تطوير البرامج التعليمية الخاصة بالدبلومات الفنية والصناعية وغرس مفهوم التصدير وأهميته لدى الشباب بالمدارس الحكومية والخاصة على غرار مدارس السويدي وغيرها. | ممتد المدى | وزارة التعليم العالي<br>وزارة التربية والتعليم<br>رئاسة مجلس الوزراء |

## ج - مقترحات تندرج تحت الإطار الترويجي

| م | مضمون المقترح | المدة الزمنية | الشركاء والاطراف المسؤولة |
|---|---|---|---|
| ١ | عمل بعثات استكشافية ما بين القطاع العام والخاص عن احتياجات الاسواق الافريقية من الادوية ومستحضرات الطبية وأكثر الأسواق استعدادا لدخول المنتجات المصرية من الصناعات الطبية | متوسط المدى<br>( ٦ أشهر- سنة) | اتحاد الصناعات المصرية<br>الشركة القابضة للأدوية<br>هيئة الدواء المصرية<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>المجلس الاعلى للتصدير |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢ | تعزيز انشاء مكاتب اقليمية مصرية جديدة وتفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري القائمة في افريقيا لتعزيز فرص المنتجات المصرية بإفريقيا والمساهمة في تسهيل حركة التصدير وايضا زيادة نسب الصادرات المصرية في السوق الافريقية ولتعزيز التواصل بين الشركات المصرية والإفريقية | قصير متوسط (٣-٦ اشهر) | المكتب الاقليمي للتمثيل التجاري وزارة الحارجية وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وزارة التجارة والصناعة المجلس الاعلى للتصدير |
| ٣ | اتخاذ خطوات للتحول للاقتصاد الرقمي من خلال تفعيل دور منصة معلوماتية متطورة تابعة للبنك الإفريقي للتصدير والإستيراد وعدد من البنوك المصرية مثل البنك المصري لتنمية الصادرات تحت اشراف البنك المركزي المصري يتم من خلالها رصد حركات الاستيراد والتصدير إلى الدول الافريقية ومنها قطاع الصناعات الطبية والدوائية | قصير متوسط (٣-٦ اشهر) | البنك الافريقي للاستيراد والتصدير البنك المركزي المصري البنك المركزي لتنمية الصادرات والبنوك المصرية المجلس التصديري للصناعات الطبية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٤ | زيادة الاحتكاك والتواصل المصري الافريقي عن طريق زيادة ورش العمل والمؤتمرات والمعارض الدولية للصناعات الدوائية والطبية والقطاع الخدمي الصحي لعرض أهم الصناعات الطبية المصرية والافريقية وتبادل الخبرات بين الاطراف لتعزيز التجارة البينية ينظمها القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة. | ممتد المدى | المجلس الأعلى للتصدير<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية<br>وزارة التجارة والصناعة<br>الهيئة العامة للاستثمار والتعاون الدولي<br>وزارة الخارجية |
| ٥ | الاهتمام بسلوك المصدر من قطاع الصناعات الطبية والدوائية من سرعة منح التسعير وخدمة ما بعد البيع وكيفية التفاوض مع العميل | متوسط المدى<br>(٦ اشهر- سنة) | مكاتب التمثيل التجاري<br>وزارة الاستثمار والتعاون الدولي<br>المجلس الاعلى للتصدير<br>المجلس التصديري للصناعات الطبية |
| ٦ | العمل على إنشاء قناة فضائية مصرية للبث في إفريقيا تهتم بترويج الصناعات المصرية التي تتميز بها مصر بمختلف أنواعها والصناعات الطبية والدوائية بالتحديد وتمول من قبل رجال الأعمال المصدرين للقطاع | متوسط المدى<br>(٦ اشهر- سنة) | وزارة الخارجية<br>الشركة المتحدة للدعايا والإعلان<br>وزارة الإعلام<br>اتحاد الصناعات المصرية |

# المـراجع

# المـراجـع:

**الدوريات والمجلات العلمية المنشورة**


- الدسوقي.أسماء،»إفريقيا .. سوق واعدة لنفاذ الصادرات الدوائية المصرية»،مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، ٢٠٢٢
- البـري. أديـاب محمـد، «الفرص التصدرية لمصر فـي الأسـواق الإفريقيـة»، القاهـرة: مجلـة آفـاق إفريقيـة، المجلد العاشر: العـدد ٣، ٢٠١١
- اسكندر، إيميل، رامي.طه، « مصر: مركز واعد للتجارة والإستثمار فـي إفريقيا والشرق الأوسط»، بنك الإسكندرية: قسم البحوث، ٢٠١٦
- أحمد،صافيناز محمد، « مصر وإفريقيا .. نحومزيد من الفاعلية والتأثير»، دورية بدائل: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستيراتيجية، المجلد١٢،العدد ٤٧، ٢٠٢١
- أنور، شيماء. "فرص مصر الاستثمارية فـي القارة الأفريقية»، مجلة مصر وأفريقيا، عدد أغسطس، ٢٠١٩ مصر وأفريقيا – "فرص مصر الاستثمارية فـي القارة الأفريقية" (sis.gov.eg)
- المغربي، لمياء.. «التبادل التجاري العربي الإفريقي-الفرص والتحديات» ، المجلة العربية للإدارة،مجلد السابع والثلاثون:العدد٤، ٢٠١٧
- الشافعي، هايدي ، « منطقة التجارة الحرة الإفريقية . الأهداف والتحديات»، تقارير، المركز المصري للفكر والدراسات الإستيراتيجية، ٢٠١٩ للمزيد: منطقة التجارة الحرة الإفريقية... الأهداف والتحديات – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ecss.com.eg)
- جمعة، بلال. « أثر قيام السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا على التجارة البينية»، مجلة التكامل الإقتصادي: مكتبة أكاديميا العربية، جامعة أدرار، ٢٠١٥
- سعد، بسمة. « العلاقات الإقتصادية المصرية الإفريقية- الواقع والتحديات والسياسات المقترحة»، دورية بدائل: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستيراتيجية، المجلد١٢،العدد ٤٧، ٢٠٢١
- معهد التخطيط القومي،«بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٤٨، ٢٠١٣
- مركز دعم واتخاذ القرار، « برنامج عمل تعزيز الصادرات المصرية الإفريقية»، منتدى السياسات العامة، العدد الأول، ٢٠١٢
- معهد التخطيط القومي، « سياسات تنمية الصادرات فـي مصر فـي ضوء المستجدات الإقليمية والعالمية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد٢٩٩، أكتوبر ٢٠١٨

- وزارة التجارة والصناعة وهيئة تنمية الصادرات، « خطة عمل لتنمية الصادرات المصرية للدول الإفريقية»، تقارير شهرية، ٢٠١٦
- صابر، محمد عبدالعليم. « دراسة تحليلية للسياسة التجارية في تنمية الصادرات المصرية في الفترة من ١٩٨٥-٢٠٠٢»، مجلة البحوث الادارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، اكاديمية السادات للعلوم الادارية مجلد ٢٣، عدد١، ٢٠٠٥
- عبد الشفيع، محمد، «اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثارها على الإقتصادات الإفريقية عموما والإقتصاد المصري خصوصا»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، معهد التخطيط القومي، العدد ٣٨٢، ٢٠١٧
- عاشور،سالي، « قطاع الدواء في مصر بين الفرص والتحديات»، المركز المصري للدراسات السياسية والإستيراتيجية ، ٢٠٢١، للمزيد: **قطاع الدواء في مصر بين الفرص والتحديات – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية (ecss.com.eg)**
- عبدالحليم، شادي . « أثر الصادرات على النموالإقتصادي المصري ( ١٩٩٠-٢٠١٩)، دراسات اقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإقتصادية والسياسية والإستيراتيجي، سبتمبر ٢٠٢٢ للمزيد: **أثر الصادرات علي النموالاقتصادي المصري " ١٩٩٠ – ٢٠١٩ " - المركز الديمقراطي العربي (democraticac.de)**
- مؤتمر الاتحاد الإفريقي «تعزيز التجارة الإفريقية البينية. المسائل المؤثرة على التجارة الإفريقية البينية.. الإجراء المقترح لتعزيز التجارة و إطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة»، مؤتمر الاتحاد الإفريقي الدورة العادية ١٨،( أديس أبابا،٢٠١٢)


- **المقالات المنشورة عبر الإنترنت**


- نجاه عبدالرحمن، « ١٨٣عاما من الريادة في صناعة الدواء.. مطالب توفر المنافسة بالسوق العالمي»، موقع صدى البلد: قسم التحقيقات، ١٣ أكتوبر٢٠٢٢، للمزيد: **صناعة الدواء في مصر (elbalad.news)**
- وليد عبدالسلام، « مصر على طريق تحقيق الإكتفاء الذاتي من الدواء...» ، موقع اليوم السابع: قسم التحقيقات والملفات، ١٣ أغسطس٢٠٢٣، للمزيد: **مصر على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتى من الدواء.. الهيئة تكشف ارتفاع عدد المصانع لـ١٧٦.. لدينا ٧٠٠ خط إنتاج للبدائل والتصدير يرتفع لمليار دولار.. وبهاء زيدان: إنشاء ٦ مخازن بمعايير تضمن سلامة المخزون الاستراتيجى - اليوم السابع (com.youm٧)**


- **مواقع رسمية على الإنترنت**


- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، سبتمبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://ida.gov.eg
- المجلس التصديري للصناعات الطبية، سبتمبر ٢٠٢٣، http://www.ecmi-eg.gov
- اتحاد الصناعات المصرية ، سبتمبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http:///www.fei.org.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سبتمبر٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://www.campas.gov.eg

- الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع اللإكتروني: www.goeic.gov.eg
- الكوميسا- السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، أكتوبر٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني https://www.comesa.int
- الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، سبتمبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://www.investinegypt.gov.eg
- الهيئة العامة للإستعلامات، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع الرسمي http://sis.gov.eg
- البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://www.afreximbank.com
- هيئة الدواء المصرية، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://www.edaegypt.gov.eg
- هيئة تنمية الصادرات المصرية، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://expoegypt.gov.eg
- موقع التجارة الدولية trade map سبتمبر٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني www.tradmap.org
- وزارة المالية، أكتوبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://mof.gov.eg
- وزارة التجارة والصناعة، سبتمبر ٢٠٢٣، الموقع الإلكتروني http://www.mti.gov.eg

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg